

Distr.: General
2 September 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز
تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم
المتحدة في حالات الطوارئ

تقديم المساعدة الإنسانية، والمساعدة الغوثية الطارئة إلى هاتي وتأهيلها
وإنعاشها وتعميرها تصديا لحالة الطوارئ الإنسانية فيها، بما في ذلك
الآثار المدمرة للزلازل

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم إلى الجمعية استجابة لطلبها في القرار ١٣٥/٦٥. وهو يقدم تقريرا
عن الحالة وتحليلا للتحديات الراهنة التي واجهت عملية تقديم المساعدة الغوثية الإنسانية،
والمساعدة الخاصة بالتأهيل، والإنعاش، والتعمير المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها
في هاتي.

* A/66/150.



أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة استجابة لطلبها الوارد في القرار ١٣٥/٦٥. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١١.

ثانيا - عرض عام

- ٢ - أثر الزلزال الذي وقع في هايتي في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على ما يقرب من ٣,٥ مليون نسمة، بما في ذلك مجمل السكان الذين يعيشون في بورت أو برانس البالغ عددهم ٢,٨ مليون نسمة. وتقدر حكومة هايتي أن الزلزال قتل ٥٧٠ ٢٢٢ وأصاب ٥٧٢ ٣٠٠ نسمة آخرين بجروح. وارتفع عدد المشردين إلى ما يقرب من ٢,٣ مليون نسمة، من بينهم ٣٠٢ ٠٠٠ طفل. وأصيب على الأقل ٣٨٣ ١٨٨ متزلا بدمار شديد، ودمر الزلزال ١٠٥ ٠٠٠ منزل. ودُمرت أو أصيبت بأضرار ٦٠ في المائة من المباني الحكومية والإدارية، و ٨٠ في المائة من المدارس في بورت أو برنس و ٦٠ في المائة من المدارس في المقاطعات الجنوبية والغربية. ويقدر مجمل الخسائر ذات الصلة بالزلزال بمبلغ ٧,٨ بليون دولار وهو يعد أكثر من ١٢٠ في المائة من الناتج المحلي لهايتي لعام ٢٠٠٩.
- ٣ - وواجهت الاستجابة للزلزال تعقيدات بسبب انتشار الكوليرا، وهو ما تأكد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في مقاطعة أرتيبونيت الريفية. وفي غضون ١٠ أسابيع، انتشر المرض في جميع المقاطعات العشر في هايتي. وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١١، جرى الإبلاغ عن ٨٩٩ ٥ حالة وفاة، مع وجود الآلاف من الأفراد الآخرين الذين يطلبون العلاج الطبي.
- ٤ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، شب إعصار توماس على هايتي، والذي اكتسح غرب البلد. وتسبب الإعصار في حدوث فيضان ووفاة ٦ أشخاص.
- ٥ - وتُكب تاريخ هايتي بأزمات إنسانية شديدة، والناشئة عن الموجات المتكررة من العنف في ظل تحديات هيكلية اجتماعية - اقتصادية، بما في ذلك الفقر المتوطن، وسوء التغذية الحاد، والأنظمة الصحية الضعيفة، والمعدلات المنخفضة للإلمام بالقراءة والكتابة، والوصول المحدود إلى المياه النظيفة، والمرافق الصحية، والخدمات الأساسية الأخرى. وتأثر مئات الآلاف من الأفراد تأثرا مزدوجا بعواقب الزلزال وانتشار وباء الكوليرا، مع استمرار أعداد كبيرة من أهالي هايتي في الاعتماد على المساعدة من أجل البقاء على قيد الحياة. ويواصل البلد مواجهة تحديات إنسانية كبيرة، بما في ذلك التعرض المنتظم لمخاطر الكوارث الطبيعية.

٦ - وتعد المعونة الإنسانية جزءاً فقط من الاستجابة الأساسية المطلوبة من أجل هايتي، والتي كانت فيها المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية قبل وقوع زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير من بين أدنى المؤشرات في العالم. وكانت تحديات الإنعاش في الأجل الطويل هائلة وهو يتطلب استثمار على نطاق واسع لتحقيق الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي، بما في ذلك في قطاعي الطاقة والبنية الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإنه من الضرورة إعادة بناء المساكن، وإنعاش التخطيط الحضري لإعادة تأسيس المجتمعات المحلية المدمرة وتنمية مجتمعات جديدة. ويحتاج القطاع الخاص إلى رأس مال إضافي لتيسير الاستثمار في مجال الائتمان البالغ الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهناك أيضاً حاجة إلى تعزيز الحوكمة وسيادة القانون، وتهيئة شفافية أكبر في الأسواق العامة وتحسين عمليات تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب.

٧ - وحتى نهاية تموز/يوليه ٢٠١١، جرى فقط سداد ٣٧,٨ في المائة من الأموال التي أعلن التبرع بها في مؤتمر المانحين الدوليين لعام ٢٠١٠ والذي عقد في نيويورك. ومن الجوهري تقديم دعم مالي إضافي من أجل إنعاش هايتي.

ثالثاً - التقدم المحرز في الاستجابة الإنسانية

٨ - قُدمت المساعدة الإنسانية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية الذين تأثروا بأزمي الزلزال ووباء الكوليرا. ولا تزال التحديات الرئيسية التي يواجهها شعب هايتي من فقر هيكلي، وانعدام للأمن، وعدم الاستقرار السياسي، والكوارث الطبيعية المتكررة تشكل تحديات خطيرة.

ألف - الاستجابة في أعقاب الزلزال

٩ - في تموز/يوليه ٢٠١٠، أي بعد ستة أشهر من وقوع الزلزال، انخفض بشدة عدد المشردين من ٢,٣ مليون إلى ١,٥ مليون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر عدد المشردين في الانخفاض. في آذار/مارس ٢٠١١، قُدر عدد المشردين داخلياً بـ ٦٨٠ ٠٠٠ في ١٠٦١ موقعا. وبحلول أيار/مايو ٢٠١١، انخفضت مرة أخرى تلك الأرقام إلى ٦٣٤ ٠٠٠ من المشردين داخلياً في ١ ٠٠١ موقع. وأقامت أغلبية المشردين (٤١٧ ٣٧٢ فرداً أو ٥٨,٧ في المائة من المجموع في أيار/مايو ٢٠١١) في ٧٠ موقعا كبيرا. واستضافت المواقع الـ ٩٣١ المتبقية أقل من ١٠٠ أسرة معيشية لكل منها، أو نحو ١٥ في المائة من إجمالي السكان المشردين.

١٠ - وسجلت المجتمعات في المناطق الجنوبية (ليوغان وبوتي - غواف، وجران - غواف) المزيد من الانخفاضات الملحوظة في مواقع إيواء المشردين وفي المشردين أنفسهم. وساعدت جهود إعادة البناء في تسهيل عمليات العودة، في حين لا تزال عمليات الطرد وسوء الأحوال داخل بعض المواقع الرسمية لإيواء المشردين تؤثر على التدهور في أحوال المشردين داخليا في المواقع الرسمية.

١١ - وجرى تنسيق الجهود الإنسانية دعماً لحكومة هايتي من خلال الفريق الإنساني القطري والمجموعات الإنسانية القطرية. وبذلوا جهوداً كانت حاسمة في الجمع بين العناصر الفاعلة الدولية والسلطات الوطنية والمحلية لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية وتنفيذ الاستجابات القطاعية. وساعد التنسيق على صياغة رؤية مشتركة للاحتياجات وسهل تبادل المعلومات وصياغة التوجه الاستراتيجي.

١٢ - وخلال عام ٢٠١٠، استجاب الشركاء الإنسانيين لاحتياجات المشردين داخليا من المأوى في حالات الطوارئ بتقديم ٢٠٠ ١١٧ خيمة، و ١ ١٨٥ ٠٥٢ مشعما و ٢,٥ مليون من لوازم الأسر المعيشية مثل الأغطية والسجاجيد وأدوات المطبخ. واضطلع فريق تنسيق وإدارة المخيم بدور حيوي في تصميم البرامج الرائدة، والتي يسرت عودة ٢ ٧١٤ أسرة. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١١، تم تشييد ٧٣ ٠٠٠ من ١١٦ ٠٠٠ (٦٣ في المائة) من أماكن الإيواء المؤقت المعتمد بناؤها.

١٣ - وتم أيضا تزويد آلاف الأسر المتأثرة بالزلازل بمساعدة زراعية خلال مواسم الحصاد الثلاث الماضية. وشملت المدخلات ٤٠٠ طن من بذور المحاصيل و ٢ ٣٧٨ مليون من الجذريات والدرنات، و ١٧٩ ٠٠٠ من نباتات الموز، و ١٦,٥ طن من بذور الخضروات، و ٢٣٩ ٠٠٠ أداة يدوية، و ٢٤ ٠٠٠ طن من المخصبات، و ١٧٠ طنا من السماد. وشملت التدخلات الأخرى لعام ٢٠١١ الشراء المحلي للحليب لنحو ٢٥ ٠٠٠ أسرة معيشية، وخلق آلاف من الوظائف المؤقتة من خلال أنشطة برنامج النقد مقابل العمل والذي يستهدف الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

١٤ - ويتولى فريق عامل يضم حكومة هايتي، والأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والشركاء من المنظمات غير الحكومية، بمراقبة الاتجاهات بانتظام في أسعار الأغذية وتأثيراتها على المجتمعات الضعيفة، ويوصي بعمليات الاستجابة. وتعد شبكات الأمان القائمة على الأغذية، وبرنامجي النفط مقابل العمل والغذاء مقابل العمل، والمساعدة الغذائية المقدمة للفئات الضعيفة للغاية من السكان، والدعم المقدم إلى المشاريع الصغيرة، جزءا من الاستجابة

لحالات الطوارئ التي ترمي إلى التخفيف من تأثير الزيادات في أسعار الغذاء والوقود على أفقر الأسر المعيشية. ومن المطلوب تقديم تمويل إضافي عاجل من أجل التنفيذ المستمر لتلك الأنشطة.

١٥ - وفي أعقاب الزلزال، جرت عن قرب مراقبة الحالة التغذوية للسكان المضارين. وتم تزويد ما مجموعه ٣٤٥ ٠٠٠ من الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة، والأفراد الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية، ومرضى السل بالمكملات التغذوية. وجرى فحص ٢٢٠ ٠٠٠ طفل تقريبا تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٥٩ شهرا. وجرى توفير التدخلات التغذوية لـ ٢٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة، وكذلك الحوامل والمرضعات. وتم إحراز تقدم بشأن إنشاء وحدات للتثبيت التغذوي في مجمل المقاطعات العشر، مع تغطية تبلغ ٧٨ في المائة.

١٦ - واعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١١، تم نصب وتهيئة ١٣٠ خيمة ومساحة ملائمة للأطفال من أجل تعزيز التغذية الملائمة للرضع والأطفال الدارجين. واستفاد ما مجموعه ٥٤٣ ٢٤٥ طفلا وأم من المشورة التغذوية. وتم قبول أكثر من ٥٠ ٧٠٠ من الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية طفيف في برامج التغذية الانتقائية واستفاد ١٦ ٥٠٠ طفل آخر من الذين يعانون من سوء التغذية الشديد من برامج العلاج الخارجي في ٣٠ مركزا لوقف تدهور حالة المصابين في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، جرى تزويد أكثر من مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٥٩ شهرا بمكملات فيتامين ألف وأقراص التخلص من الدود.

١٧ - وجرى إعادة إلى التعليم بالنسبة لأغلبية الأطفال المتأثرين بالزلزال، مع حضور ٧٧ في المائة من الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة الموجودين في الخيام إلى الفصول، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة. ويمثل هذا تحسنا عن التقديرات السابقة للزلزال على النطاق القومي بنسبة حضور تبلغ ٥٠ في المائة (٦٨ في المائة بالنسبة للمقاطعة الغربية). وتم توفير التدريب لـ ١٣ ١٤٩ مدرّسا و ٧ ٨٤٢ من موظفي التدريس في مجالات تشمل الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المصابين بالصدمات. واستفاد ٩٥٢ ١٢٢ تلميذا من توزيع المواد التعليمية الأساسية. وتم إعادة بناء أكثر من ٦٠٠ مدرسة، في حين قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بتحسين البنى التحتية للمياه والمرافق الصحية لـ ١٥٠ مدرسة. وقدم برنامج الأغذية العالمي، الذي كان يعمل مع البرنامج الوطني للتغذية المدرسية، حصص إعاشة يومية لـ ١,١ مليون طفل. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الدعم

إلى التعليم الثانوي عن طريق توفير الدعم النفسي - الاجتماعي للمدرّسين والمعدات للمدارس الثانوية.

١٨ - واعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١١، استفاد ١,٢ مليون نسمة من توفير المياه من خلال نقل أكثر من ٢٠٠ ٤ متر مكعب من المياه يوميا. ويعمل أكثر من ٦ ٠٠٠ مرحاض و ٢ ٨٠٠ حَمَّام في مواقع إقامة المشردين، وتلقت مليون أسرة معيشية تقريبا منتجات تزويد المياه بالكلور وتلقت ٤١٥ ٠٠٠ أسرة معيشية الصابون. وأذيعت رسائل مدعومة من الحكومة بشأن المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية بواسطة ١ ٣٠٠ من مروجي النظافة الصحية والمرشدين الاجتماعيين. وجرى تدريب ٨٨١ ٠٥٠ فرد على التقنيات الأساسية للترويج للنظافة الصحية.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المجموعة اللوجستية دعم احتياجات النقل والتخزين للمجتمع الإنساني. واعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١١، تم إرسال ١٦ ٦٠٠ طن من مواد الإغاثة بواسطة الطرق البرية والجو والبحر من بورت أو برنس إلى مختلف المواقع في جميع أنحاء البلد. وفي ذروة العمليات، كانت هناك مساحة للتخزين تبلغ ٢٨ ٠٠٠ متر مربع متاحة لمجتمع المساعدة الإنسانية. وحتى الآن، قامت المجموعة اللوجستية بتسهيل توصيل الإمدادات لـ ١٢٤ منظمة، بما في ذلك المأوى والمياه والمرافق الصحية، والأغذية والمساعدة التغذوية. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وحتى آذار/مارس ٢٠١١، قامت خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية بنقل أكثر من ٢٠ ٠٠٠ راكب من ٣٠٠ منظمة، بما في ذلك الأمم المتحدة، والمانحون، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والسفارات، ووسائل الإعلام. وقامت بالطيران إلى أكثر من ١٠٠ قرية منعزلة، وقامت بنقل ١ ٤٠٠ طن تقريبا من الشحنات الخفيفة للمعونة الإنسانية من أجل ١٦٢ وكالة. ونظراً لانخفاض المطرد في الطلب، أوقفت خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية الرحلات إلى هايتي في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، ولكنها تواصل مراقبة الحالة الإنسانية وهي على استعداد لإعادة النقل الجوي بسرعة إلى هايتي عند الحاجة.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية بتزويد أكثر من ٥٠ وكالة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة غير حكومية باتصالات آمنة والخدمات الأساسية للاتصال البياني بالبيانات المطلوبة للاتصال بصورة فعالة وتنسيق المساعدة الإنسانية. وتواصل المجموعة توسيع نطاق تغطية الخدمة والنهوض بالصلاحيات للعمل بديلاً مع شبكة إذاعة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

التحديات الخطيرة

٢١ - على الرغم من أن المساعدة الغوثية تولت إعاشة ملايين الأفراد خلال مرحلة الطوارئ الحرجة، فإن هناك حاجة ملحة إلى حلول طويلة الأجل. وفي الوقت نفسه، تواجه هايتي تحديات إنمائية كبيرة، بما في ذلك الفوارق الملحوظة بين المناطق الحضرية والريفية والتوزيع غير المتكافئ للثروة. ومع وجود ٨٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء، فإن هايتي سجلت أعلى معدل لوفيات الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة. ويمكن لأقل من ٤٠ في المائة من الهايتيين الحصول على خدمات الرعاية الصحية وتم تطعيم أقل من ٦٠ في المائة من الأطفال بالطعم المضاد للحصبة. ولا يمكن لأكثر من ٣,٧ مليون نسمة الحصول على مياه الشرب الآمنة. ويمكن لـ ١٧ في المائة فقط من السكان الحضرين و ١٠ في المائة من السكان الريفيين الحصول على مرافق صحية، مما يترك ٨,٢ مليون نسمة بدون إمكانية الحصول على المراحيض أو دورات المياه. وتُرجمت ندرة التعليم وانخفاض نوعيته إلى استفادة نصف الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة فقط من التعليم النظامي.

٢٢ - وهناك حاجة إلى التعجيل بجهود الإنعاش، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية في مجالات التعليم، والمياه والمرافق الصحية، والزراعة، والقضاء والإسكان. وهناك حاجة إلى تدعيم الدور المركزي والاستراتيجي للجنة المؤقتة لإنعاش هايتي بهدف توفير الدعم اللازم للوزارات والشركاء التقنيين في تحديد وتنفيذ الخطط القومية في مجالات رئيسية مثل الإسكان، وإزالة الأنقاض، والرعاية الصحية.

باء - التصدي لتفشي الكوليرا

٢٣ - شهد وباء الكوليرا في هايتي ذروتين رئيسيتين، الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ والثانية في أوائل حزيران/يونيه ٢٠١١. وشهدت الذروة الثانية زيادة كبيرة في الحالات الحادة في المنطقة الحضرية الكبرى لبورت أو برانس، وأجزاء من المقاطعات الغربية والجنوبية الشرقية والجنوبية، ومقاطعة غراند آنس ومقاطعة أرتيبونيت، ومقاطعات الوسط، وزادت بمقدار المثلين لدى عدد من المرضى في منطقة المقاطعات الشمالية خلال فترة أسبوعين. ومنذ إصابة أولى الحالات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وحتى ٥ آب/أغسطس ٢٠١١، أفادت وزارة الصحة والسكان بأن الكوليرا قد تسببت في وفاة ٦١٥٦ شخصاً، وبمجموع المصابين بها ٤٥٠ ٤٢٤ حالة. وبالرغم من حالات تكرار الإصابة بالكوليرا، التي ترجع بشكل رئيسي إلى الأمطار الغزيرة، فقد تناقصت معدلات الوفيات في أنحاء البلاد، لتصل في البلد بأسره إلى ١,٤ في المائة. ولدى منطقة بورت أو برانس الحضرية الكبرى أقل معدل للوفيات في البلد، حيث يبلغ المعدل ٠,٧ في المائة.

٢٤ - وفي غضون أيام من التأكيد بتفشي وباء الكوليرا، جرى الشروع في إجراءات إنسانية للتصدي لذلك، تحت قيادة وزارة الصحة والسكان. وتضمنت الاستراتيجية الوطنية للاستجابة قطاعات رئيسية، تبدأ بقطاع الصحة. وعقد الهيكل المشترك بين المجموعات بقيادة وزارة الصحة والسكان اجتماعات أسبوعية لكفالة القيام باستجابات منسقة ومتعددة القطاعات تشمل المياه، والمرافق الصحية، والنظافة الصحية، واللوجيستيات، والاتصالات في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى الصحة. وزادت حكومة هايتي، بدعم من مجتمع المساعدة الإنسانية، بشكل كبير من عدد مراكز ووحدات علاج الكوليرا من ١٢ في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ما يزيد عن ٢٠٠ (و ١٠٦٥ موقعا للإمالة الفموية) في تموز/يوليه ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، زاد عدد الأسرة في المنطقة الحضرية الكبرى لبورت أو برانس من ١٤٠٠ سرير في أيار/مايو إلى ٢٥٠٠ سرير خلال الذروة الثانية للوباء في حزيران/يونيه ٢٠١١.

٢٥ - وساعدت التوعية بكيفية الوقاية من الكوليرا وعلاجها إلى جانب توزيع المياه والمرافق الصحية وأدوات النظافة الصحية في تقليل معدلات الإصابة والوفيات والتخفيف من أثر الوباء. وأدت الرسائل الصادرة بشأن الكوليرا إلى مساعدة المجتمعات المحلية في التعرف على الأعراض، مما أدى للتبكير بالعلاج والتقليل من عدد الحالات الحادة، بما في ذلك بين المشردين داخليا. وجرى توزيع الصابون وأقراص تطهير المياه على ١٨٦ ٠٠٠ شخص و ١٣٥ ٥٠٠ شخص من المشردين داخليا، على التوالي. وعقدت حلقات للتشجيع على النظافة الصحية شملت رسائل تؤكد على أهمية غسل اليدين، وذلك في ١١ ٠٠٠ مدرسة في أنحاء البلد.

٢٦ - وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١١، نقلت مجموعة اللوجيستيات نحو ٣ ٠٠٠ طن من مواد الإغاثة من الكوليرا شملت المياه والإمدادات الصحية المرسله من ٤١ منظمة، لتوصيلها إلى ٧٢ موقعا في أنحاء البلد. وأضيفت وحدات تخزين متنقلة واردة من مجموعة مخازن بورت أو برانس مما أدى إلى زيادة القدرات التخزينية لبضائع إنقاذ الأرواح في المقاطعات المتضررة في البلد.

٢٧ - وسارعت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ بتعبئة موارد من أجل توصيل خدمات اتصالات آمنة لأكثر المناطق تضررا. وفي المناطق التي ليس لديها إمكانية للتوصيل بالإنترنت، تم نشر معدات "محمولة" من أجل دعم خدمات نقل البيانات والصوت في حالات الطوارئ.

٢٨ - وعمل الشركاء مع وزارة الصحة والسكان من أجل تنمية القدرات على المستويات المركزية والمحلية من أجل تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية، والتعامل مع الحالات وحملات الوقاية. وجرى الاضطلاع بتوزيع الكلور بالحملة من أجل معالجة المياه بالمناطق الحضرية وبالاختبار المنهجي لنوعية المياه وعمليات المعالجة بالتنسيق مع الهيئة الحكومية للمياه والمرافق الصحية. وجرى توزيع أقراص تطهير المياه والصابون على المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال مخزونات لحالات الطوارئ مودعة بشكل مسبق لدى وزارة الصحة والسكان.

٢٩ - وقام العديد من الشركاء الذين كانوا قد بدأوا في خفض إجراءات مكافحة الكوليرا التي يقومون بها قبل الذروة الثانية في حزيران/يونيه ٢٠١١، بإعادة تنشيط عملياتهم. فيما قامت جهات أخرى، وخاصة تلك التي تعمل في مجال التنمية في الأجل الأطول، بإعادة توجيه الدعم الذي تقدمه من مجال تقديم الخدمة إلى مجال بناء قدرات الهياكل الوطنية، من أجل التعامل بشكل أفضل مع الطابع المتوطن للوباء، و/أو بناء نظم يمكنها دعم الإسراع بتوسيع نطاق الخدمات في مناطق تفشي الوباء.

التحديات الخطيرة

٣٠ - يعني وجود ثغرات خطيرة في تغطية الخدمات الأساسية في هايتي، لا سيما في شبكات المياه والمرافق الصحية، أن حالات تفشي الكوليرا من المرجح أن تتكرر. ويتطلب الأمر تغييرا في السلوك في الأجل الطويل ومعالجة التفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية، وسيطلب ذلك تقديم استثمارات مستمرة في مجال التعبئة المجتمعية وإدماج التثقيف في مجال الصحة والنظافة في المناهج الدراسية ذات الصلة للأطفال وكذلك للبالغين. وينبغي أن يظل استمرار دعم سياسة اللامركزية لدى الحكومة إحدى الأولويات، حيث إنها تهدف إلى تنسيق الخدمات والاستثمارات من أجل معالجة الثغرات والتفاوتات التي تُعرض المجتمعات الريفية إلى مخاطر أعلى لتفشي الوباء.

٣١ - ولم يتم تجميع بيانات مصنفة من أجل التمكين من القيام بتحليلات لوباء الكوليرا حسب نوع الجنس. وبالرغم من أن المعلومات المتاحة لا تقدم إشارة إلى كيفية اختلاف تأثير المرأة والرجل بالوباء، تشير البيانات إلى أن الأطفال دون الخامسة والأشخاص الأكبر سنا معرضون للخطر بشكل خاص.

جيم - الحماية

التكافؤ بين الجنسين

٣٢ - لا تزال أوجه عدم المساواة والتمييز بين الجنسين من الحقائق الهامة للحياة في هايتي. حيث لا تمثل النساء تمثيلاً كافياً في الهيئات التشريعية، ومع أنهن يمثلن أغلبية عائلي الأسر المعيشية، لم تتخذ إلا القليل من التدابير لدعم تقاسم المسؤوليات الأسرية بشكل منصف أو زيادة فرص حصول المرأة على سبل مستدامة لكسب الرزق.

٣٣ - وكما كان الحال قبل الزلزال، فإن العنف الجنساني هو من الشواغل الخطيرة في هايتي. وتركز الجهود المنسقة على منع حالات الاعتداء الجنسي والاغتصاب ومعالجتها. وتشمل الأنشطة توفير سبل لإضاءة المخيمات وتعزيز الإحالات المتعددة القطاعات للناجيات، بما في ذلك توزيع بطاقات للإحالة يتم تحديثها بشكل منتظم. وجرى تقديم تدريب إلى مديري المخيمات، والعاملين بالرعاية الصحية، والقضاة، والمحامين، وأفراد الشرطة، ووكلاء المجتمع المحلي، وأدى ذلك إلى دعم تحسين فرص الحصول على الخدمات. وزادت الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من دورياتها الراجلة في المخيمات، التي استفاد منها ما يربو على ٢٣٠ ٠٠٠ مشرد داخلياً في ١٠٢ موقع. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد لواء حماية القُصر ١٦ وكيلاً مجتمعياً إلى ٨٨ مخيماً باعتبار ذلك وسيلة لدعم السلطات ومنع وقوع أعمال العنف الجنسي وسائر أشكال انتهاك حقوق الطفل والتصدي لها.

٣٤ - وبالإضافة إلى التدخلات التي تجرى في المخيمات، ساعد لواء حماية القُصر في إحالة ٥٢ حالة من حالات اغتصاب القصر إلى المحاكمة على مدى فترة ستة أشهر. وتشمل التدخلات التي قام بها الفريق الاستجابات في المخيمات والجهود المبذولة لتعزيز القدرات المؤسسية للبلد من أجل منع العنف الجنساني والعناية بالناجين. إلا أن الأمر يتطلب القيام بعمل من أجل التصدي لأشكال العنف الأخرى السائدة، بما في ذلك العنف العشيري، والإساءة الجنسية للأطفال والاستغلال الجنسي. ومن الأهمية بمكان أيضاً دعم المؤسسات التي تشجع على تمكين المرأة في الحكومة والمجتمع المدني. ويغطي جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التكاليف وتدريب الموظفين من أجل تنظيم وافتتاح ثلاثة مآوي للنساء ضحايا العنف الجنساني. وجرى أيضاً تدريب موظفين من وزارة شؤون المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى إنشاء ١٣ مركزاً للرعاية النهارية لضحايا هذا العنف في أنحاء البلد.

حماية الطفل

٣٥ - أدى الزلزال إلى تفاقم أوجه التعرض للخطر القائمة التي يواجهها أطفال هايتي. وتركز الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل بقيادة حكومة هايتي واليونسيف على تعزيز نظام حماية الطفل، لا سيما آليات منع حالات العنف والإساءة والاستغلال واكتشافها والتصدي لها. وتشمل الآليات تعزيز حماية الطفل ونظم الرعاية الاجتماعية عن طريق إصلاح مناهج الخدمات الاجتماعية، وتعزيز سيادة القانون وتدعيم الجهات الفاعلة في الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت اليونسيف إقامة ٤٤٥ مكانا ملائما للأطفال للوصول إلى ما يزيد عن ١٢٠ ٠٠٠ طفل. وتدير هذه الأماكن ٨٢ منظمة، من بينها ٦٦ جهة فاعلة وطنية.

٣٦ - وأيدت الأمم المتحدة تنقيح الإطار القانوني لحماية الطفل في هايتي من أجل جعله متماشيا مع الاتفاقيات والأعراف والمعايير الدولية. ويشمل هذا تنقيح مشروع القانون الوطني بشأن التبني والدعوة إلى التصديق على اتفاقية لاهاي المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٣ بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي (وقعها هايتي في آذار/مارس ٢٠١١). وجرى أيضا تأييد المعايير والمبادئ التوجيهية للإصلاح بشأن طائفة واسعة من قضايا حماية الطفل. وقد وصلت التوعية باتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ و ١٣٨، بشأن منع تشغيل الأطفال، إلى ما يزيد عن ١٠٠ من موظفي الحكومة ومنسقي شؤون حماية الطفل على الصعيد المركزي واللامركزي (مع الاتصال بموظفين في ثماني مقاطعات من بين المقاطعات العشر في هايتي). وجرى أيضا توفير دعم تقني ومالي ومادي من أجل التعزيز المؤسسي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بما في ذلك إلى معهد الرفاه الاجتماعي والبحوث الاجتماعية، ووزارة العدل والأمن العام، ولواء حماية القصر في إطار الشرطة الوطنية.

دال - التنسيق

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تعزيز التعاون بشأن مسائل التأهب للطوارئ والتصدي لها بالاشتراك مع وزارة الداخلية، لا سيما مديرية الحماية المدنية. وقامت كل من الحكومة، ومجتمع المساعدة الإنسانية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بإعداد خطة مشتركة للطوارئ وتنظيم إجراء للمحاكاة يهدف إلى اختبار القدرات الوطنية للاستجابة في موسم الأعاصير.

٣٨ - وأنشئ الفريق القطري للعمل الإنساني في هايتي تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية، في شباط/فبراير ٢٠١٠ في أعقاب الزلزال. ويقدم الفريق توجيهها استراتيجيا إلى فريق التنسيق

المشارك بين المجموعات بشأن أنشطة الاستجابة والتأهب، ويضم تسع من وكالات الأمم المتحدة، وخمس منظمات غير حكومية، وحركتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليتين، وجهات مانحة إنسانية. والأهداف الرئيسية للفريق هي تحديد الأهداف والأولويات المشتركة، وإعداد خطط استراتيجية، وتقديم توجيهات تنفيذية إلى المجموعات وتقديم الدعم والمشورة بشأن تعبئة الموارد.

٣٩ - ويواصل أيضا فريق التنسيق المشترك بين المجموعات، بتيسير من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الاضطلاع بدور حاسم في الجمع بين الجهات الإنسانية الفاعلة والسلطات الوطنية والمحلية من أجل تنفيذ أولويات الاستجابة. ويدعم هذا الفريق عمل الفريق القطري الإنساني بتنسيق تقييمات الاحتياجات المتعددة القطاعات، ووضع خطط للطوارئ مشتركة بين الوكالات، وإقامة صلات مع هياكل التنسيق الحكومية، من قبيل مركز العمليات الوطني لحالات الطوارئ، ودعم هذه الهياكل. وباسم الفريق، يدعم الفريق المشترك بين المجموعات أيضا التنسيق المدني - العسكري، بما في ذلك العمل مع مركز العمليات والتكليفات المشتركة باعتباره نقطة الاتصال الوحيدة، من أجل إيلاء الأولوية لاستخدام الأصول العسكرية والسياساتية دعما للعمليات الإنسانية.

٤٠ - ويواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا دعم التنسيق على الصعيد الميداني من خلال مكاتب المقاطعة الغربية (ليوغاني)، والجنوبية الشرقية (جاكمل)، وأرتيبونيت (غونايف)، بما في ذلك الاتصال مع السلطات الحكومية على صعيد المندوبين والمديرين وعلى الصعيد التقني. وبالإضافة إلى ذلك، يسرت جهات التنسيق المشتركة فيما بين الوكالات المنشأة في كل مقاطعة من المقاطعات العشر بالبلد، التنسيق مع السلطات المحلية بشأن الشواغل الإنسانية.

٤١ - وتتواصل الجهود من أجل تعزيز المشاركة في آليات التنسيق الخاصة بالمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والرابطة المحلية، لا سيما تلك التي يديرها النساء والشباب. والمنظمات غير الحكومية المحلية مدرجة الآن في عملية النداء الموحد ويتاح لها الحصول على التمويل من خلال صندوق الاستجابة في حالات الطوارئ. وقد ساعد تحسين التنسيق في تعزيز اللجان المحلية والمنظمات المجتمعية العاملة في إدارة المخيمات وكفالة أن يتلقى المشردون مساعدة ملائمة وفقا للمعايير. وفي نفس الوقت، يجري المضي في آليات إعادة نقل الأشخاص المشردين.

هاء - التمويل

٤٢ - في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أصدرت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة خطة مشتركة بين المجموعات لمكافحة الكوليرا تطلب ما مجموعه ١٦٤ مليون دولار دعماً للجهود التي تبذلها حكومة هايتي لتخفيف أثر تفشي وباء الكوليرا. وشكلت تلك الخطة، مع الدعم المتواصل لتلبية الاحتياجات الإنسانية لـ ١,٣ مليون شخص لا يزالون في المخيمات في ذلك الوقت، عملية النداء الموحد لعام ٢٠١١، التي تضمنت طلباً للحصول على ما مجموعه ٩٠٦ ملايين دولار. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١١، انخفض عدد المشردين في المخيمات إلى ٦٣٤ ٠٠٠ شخص، مما دفع إلى إعادة النظر في العملية بتخفيضها إلى ٣٨٢ مليون دولار. وحتى تموز/يوليه ٢٠١١، تلقت العملية ١٩٢ مليون دولار، أو ٥٢ في المائة من التمويل المطلوب.

٤٣ - ومع أن بعض الجهات المانحة أشارت إلى أن أموالاً إضافية ستكون متاحة من أجل التصدي لأزمة جديدة، فقد أشارت المنظمات غير الحكومية وشركاء الأمم المتحدة على حد سواء إلى أن نقص التمويل هو السبب الرئيسي للحد من الأنشطة الحالية للتصدي للكوليرا، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية في المخيمات. ويكتسب التمويل الإضافي لتغطية الاحتياجات الإنسانية المتواصلة أهمية أساسية لتيسير الانتقال إلى مرحلة التعمير والتنمية.

٤٤ - وتلقى صندوق مواجهة الطوارئ ما مجموعه ٨١,٦ مليون دولار من ٤٠ جهة مانحة. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١١، صُرف مبلغ ٧٤,٨ مليون دولار لتمويل ٨٠ مشروعاً ينفذها ٥١ شريكاً. وتستهدف المشاريع المعتمدة المشردين والعائدين على حد سواء، وتفشي وباء الكوليرا، والاحتياجات الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

رابعا - التقدم المحرز في مجال الانعاش والتنمية

٤٥ - بحلول منتصف ٢٠١٠، بدأ التركيز ينصب بشكل متزايد على تخطيط الانعاش، بما في ذلك تهيئة الظروف التي سوف تتيح للمشردين العودة إلى مجتمعاتهم السابقة أو الجديدة. إلا أن الاستجابة المستدامة تتجاوز المساعدة الإنسانية ويتعين أن تشمل تحولا محكم التخطيط إلى البرمجة الإنمائية، بهدف إعادة بناء المجتمعات المحلية واستعادة الخدمات الاجتماعية. وقد عُرضت خطة عمل الحكومة للإنعاش والتنمية في المؤتمر الدولي للمانحين الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٠. وحددت الخطة ركائز أربع ذات أولوية هي: إعادة البناء الإقليمي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي. ويتمشى إطار الأمم

المتحدة الاستراتيجية المتكامل من أجل هايتي، الذي يشمل الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بصورة مباشرة مع خطة عمل الحكومة.

ألف - إعادة بناء الأقاليم

٤٦ - في إطار هذا الركيزة، تسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز قدرة الحكومة المحلية والقومية على تخفيف حدة الكوارث والتصدي لها؛ وتخطيط وإدارة عودة السكان المتضررين وإعادة توطينهم، بما في ذلك إدارة إزالة الأنقاض؛ والمساعدة في وضع الخطط لكل مقاطعة في هايتي قائمة على تحليل سكاني.

٤٧ - وتعرض هايتي لمخاطر كبرى مرتبطة بموسم الأعاصير السنوي فيها الذي يدوم عادة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر. ولقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى النظام القومي لإدارة الكوارث لأكثر من ١١ عاماً، وعلى الرغم من إحراز تقدم، لا تزال هناك حاجة للقيام بالمزيد من العمل من أجل مواجهة التحديات المتصلة بالكوارث مستقبلاً على نحو أفضل، بما في ذلك قيام الجهات الفاعلة الوطنية بجهود متضافرة للحد من أثر الكوارث الطبيعية وضمان الاستجابة السريعة والفعالة للسكان المتضررين. والجهود جارية حالياً للعمل مع الإدارة الجديدة بشأن تلك المسألة.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت مديرية الحماية المدنية، بدعم من المجتمع الدولي، خطة طوارئ لموسم الأعاصير في عام ٢٠١١. وشملت هذه الخطة سيناريو رئيسي يتوقع تأثر ما يصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص بالأعاصير، يحتاج نصفهم إلى ملاجئ للطوارئ أثناء إعصار واحد على الأقل. وشملت جهود التأهب التمرکز المسبق لمخزونات الطوارئ في مقاطعات البلد، بدعم من مجموعة اللوجستيات، ووضع نظام اتصالات في حالات الأزمات في مديرية الحماية المدنية، بدعم من مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ. ويجري تحليل الثغرات والقدرات على الصعيد القومي شهرياً وقد نفذت الحكومة والأمم المتحدة عملية محاكاة مشتركة شارك فيها أكثر من ٣٣٠ شخصاً في تموز/يوليه ٢٠١١. وفضلاً عن ذلك، جرى توفير الدعم لافتتاح المركز القومي للعمليات الطارئة التابع لمديرية الحماية المدنية في بورت أو برانس.

٤٩ - وفي بداية عام ٢٠١١، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع خريطة لمخاطر الزلازل (عملية تقسيم المناطق الزلزالية) في بورت أو برانس، وهي أداة أساسية للتخطيط الحضري الذي يراعي المخاطر. وكجزء من مشروع التخطيط الأوسع لاستخدام الأراضي في وزارة التخطيط، خصصت الحكومة أموالاً لتقييم المخاطر الزلزالية في جميع المدن الكبرى بهايتي. ووافق كل من اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وصندوق ترميم هايتي على

مشروع للحد من المخاطر الزلزالية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستهدف شمال هايتي، كجزء من برنامج قومي أوسع نطاقاً للحد من المخاطر الزلزالية.

٥٠ - ونسقت مجموعة الإنعاش المبكر عملية جمع ٣,٥ ملايين متر مكعب من الحطام، شملت جمع مليوني متر مكعب في عام ٢٠١٠، و ١,٥ مليون متر مكعب في عام ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، وكجزء من التقييم الهيكلي للمباني المتضررة بسبب الزلزال، أجرت وزارة الأشغال العامة والنقل والاتصالات تقييماً لمستوى الأضرار وصلاحيّة السكن لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من هياكل المباني السكنية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد يسرت عمليات إزالة الأنقاض وتقييم المساكن العودة إلى المنازل التي اعتبرت قابلة للسكن بها (الخضراء)، وتلك التي تحتاج إلى إصلاح (الصفراء)، أو تلك غير الصالحة للسكن والتي تستلزم الهدم (الحمراء). وحتى الآن، قدم المجتمع الدولي الدعم لإصلاح ٦ ٠٠٠ منزل "أصفر" تقريباً وإعادة بناء ٥ ٧٠٠ منزل.

٥١ - ولا تزال الأمم المتحدة، من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدم الدعم للأعمال الهامة الرامية إلى الحد من مخاطر الفيضانات، بما فيها المبادرات التي تستهدف تحسين إدارة مستجمعات المياه. وفي بداية عام ٢٠١١، سعت مبادرة رئيسية لصالح جنوب هايتي إلى تحسين إدارة أحد أهم أنهار البلد، الذي يهدد كل سنة مدينة لي كاي، وهي من أكبر المدن في البلد. وفضلاً عن ذلك، وفرت الأمم المتحدة الدعم، عن طريق المشاريع كثيفة اليد العاملة، لتنظيف مجاري المياه الحضرية قبل بداية موسم الأعاصير نظراً إلى أن انسدادها بالقمامة بانتظام يزيد من مخاطر حدوث الفيضانات.

باء - إعادة بناء الاقتصاد

٥٢ - تقدم الأمم المتحدة الدعم أيضاً إلى الفرص الاقتصادية الجديدة المتاحة لسكان هايتي، ولا سيما في المناطق المتضررة من الزلزال، وحيث لا يزال التشرد مرتفعاً. وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة، حصلت ٥٥ ٠٠٠ أسرة معيشية تقيم في المناطق الريفية والضواحي على دخل إضافي في عام ٢٠١٠. ففي الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تعاون كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي على توفير فرص العمل لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في الوظائف الكثيفة اليد العاملة، بما في ذلك إزالة الأنقاض وأعمال الري، والبنى التحتية المجتمعية. واعتباراً من عام ٢٠١١، تحول اهتمام البرامج المدعومة من الأمم المتحدة على نحو متزايد نحو فرص العمل الطويلة الأجل.

٥٣ - ويشكل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في هايتي أيضاً أولوية للأمم المتحدة. وفي ذلك المجال، نفذ كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية أنشطة لإدارة مستجمعات المياه وإعادة التحريج في مقاطعة أرتيبونيت بغرض حماية ٤٧٠ هكتاراً من الأراضي. وعمل كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مع الحكومة والقطاع الخاص للدفع بالمناقشات قدماً بشأن كفاءة استخدام الطاقة ومصادر الطاقة الجديدة، بما في ذلك إقامة شراكة جديدة بين القطاعين الخاص والعام لتطوير قطاع غاز النفط السائل.

جيم - إعادة بناء المجتمع

٥٤ - في إطار ركيزة إعادة بناء المجتمع، تسعى الأمم المتحدة إلى تقليص الفوارق وكفالة المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الجيدة النوعية، بما فيها الصحة والأغذية والتغذية، والتعليم، والثقافة، والمياه والمرافق الصحية، والحماية. وأعطيت الأولوية للفئات الضعيفة والمهمشة تقليدياً لضمان توفير الخدمات في بيئة مراعية للاعتبارات الثقافية والجنسانية وكذلك تهئية مواتية.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم كل من الأمم المتحدة وشركائها الدعم لحملة على نطاق قومي من أجل الأطفال، شملت تقديم اللقاحات ضد الحصبة، والخنق - الكزاز - السعال الديكي، وشلل الأطفال ووزعت جرعات تكميلية لفيتامين ألف. وغطت الحملة المدارس، والمخيمات، ومراكز الرعاية السكنية، ومجموعات النازحين، وشملت ١,٩ مليون طفل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أثناء أسبوع صحة الطفل، شملت اللقاحات الاستدراكية والجرعات التكميلية لفيتامين ألف أكثر من مليون طفل.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٠، وضعت اللمسات الأخيرة في خطة الحكومة التنفيذية للتعليم، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. ووضعت الخطة الأولويات وتتطلب استثمارات لتحسين مستوى التعليم حتى عام ٢٠١٥. وأسهم كل من الأمم المتحدة والشركاء أيضاً في برنامج وطني للتغذية المدرسية من خلال دعم وضع خطة طويلة الأجل لتوفير التغذية المدرسية المجانية لجميع التلاميذ على النطاق القومي.

٥٧ - وقدمت الأمم المتحدة أيضاً الدعم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لصياغة استراتيجيتها المتعلقة بالحماية الاجتماعية. وتعمل منظمة اليونيسيف حالياً بالتعاون الوثيق مع الوزارة وكلية العلوم الإنسانية في جامعة هايتي الحكومية لإعادة النظر في المنهاج الدراسي للخدمات الاجتماعية. وتجري منظمة اليونيسيف ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات

المتحدة أيضاً تقيماً للقوة العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية هائي لدراسة العمل الاجتماعي ومقدمي الخدمات الصحية وتقييم الخبرات والثغرات التقنية.

٥٨ - وقدمت الأمم المتحدة أيضاً الدعم لصياغة خطة عمل الحكومة من أجل الحماية الاجتماعية في قطاع الصحة، التي يجري تنفيذها من خلال برنامجين هما برنامج تقديم الرعاية المجانية للتوليد وبرنامج الرعاية الصحية المجانية للأطفال دون الخامسة. ويجري توسيع نطاق المشاريع بدعم من منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

دال - إعادة بناء المؤسسات

٥٩ - يقع تعزيز القدرات المؤسسية على الصعيدين الوطني والمحلي في صميم ولاية فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي. فبالإضافة إلى الموارد التقنية التي وفرتها فرادى الوكالات لوزارتها المناظرة، يتيح الفريق القطري أيضاً المساعدة التقنية في المجالات التي يكون فيها للتنسيق قيمة مضافة. فعلى سبيل المثال، يجري تقديم الدعم المنسق إلى اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، وهي هيئة التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين التي تولى رئاستها بالتناوب رئيس وزراء هايتي حينذاك جون - ماكس بيلريف والرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، لمساعدة الحكومة على تحديد أولويات الإنعاش وضمان التماسك والفعالية في تخصيص وتمويل المشاريع. وقد لعبت الأمم المتحدة دوراً محورياً في إنشاء اللجنة، عن طريق إعارة خبراء عديدين في مجالات كتنسيق المعونة والحد من مخاطر الكوارث والاتصالات، وموظفين تقنيين وحتى الآن، قدم كل من المنظمة الدولية للهجرة، واليونسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب المنسق المقيم خبراء معارين.

٦٠ - وقد ساهمت الأمم المتحدة أيضاً في وضع استراتيجيات خاصة بالقطاعات تنسّقها اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي و/أو حكومة هايتي. وتشمل الأمثلة الجيدة استراتيجية الإسكان، التي وُضعت بمشاركة من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والاستراتيجية الصحية التي تدعمها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وخطة الاستثمار في المجال الزراعي، التي وضعتها وزارة الزراعة بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، ودعّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية الحد من مخاطر الزلازل.

٦١ - وقد وفرت اليونسيف الدعم المالي والتقني والعيني من أجل تعزيز المكاتب الحكومية في بورت أو برانس وفي جميع أنحاء البلد. ويشمل الدعم تقديم المساعدة لإعادة فتح مكاتب وزارات التعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والعمل، وشؤون المرأة (بما في ذلك معهد الرفاه الاجتماعي والبحوث، والمكتب الوطني للهجرة)، ووزارة العدل والضمان الاجتماعي (بما في ذلك إدارة السجون وشرطة حماية الأطفال). وتكمل اليونسيف أيضاً أو تغطي

تكاليف موظفي الخدمة المدنية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (بما في ذلك معهد الرفاه الاجتماعي والبحوث) ووظائف رئيسية في لواء حماية القصر. وقد قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خبراء تقنيين إلى وزارة الأشغال العامة لدعم تقييمات هياكل المباني المتضررة من الزلزال، وإنشاء قاعدة بيانات لإدارة المعلومات الناتجة عن ذلك. ويغطي برنامج الأغذية العالمي مرتبات ٣٢ من موظفي الخدمة المدنية في وزارة الزراعة ويوفر خبراء، جنبا إلى جنب مع البرازيل، للبرنامج الوطني للتغذية المدرسية.

٦٢ - وقام فريق الأمم المتحدة القطري بإلحاق ٤١٩ هايتيا و ١٠٦ من الموظفين الدوليين بوظائف لدعم المؤسسات الحكومية. ويقدم سبعون في المائة من الموظفين الخبرة لهيئات حكومية مختلفة في الأجل الطويل.

٦٣ - وجرت الجولتان الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١١ على التوالي. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع قسم الانتخابات التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الدعم التقني الذي أتاح للمجلس الانتخابي المؤقت وضع قائمة تحتوي على ٤,٧ مليون ناخب، وإقامة ١ ٥٠٠ مركز للتصويت حيث تم تحديد موقع ١١ ١٨١ مركزا للاقتراع. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤول عن إدارة ٣١,٩ مليون دولار في الصندوق الدولي للتبرعات من أجل العملية الانتخابية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٦٤ - وفي ما يخص العملية الانتخابية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدا بيد مع هيئة إدارة الانتخابات الهايتية في ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) النظم وقواعد البيانات؛ (ب) قوائم الناخبين؛ (ج) استعراض الإطار القانوني للنظر في الشكاوى الانتخابية. وأتاحت مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدمة إلى آليات الاتصال المدعومة تكنولوجيا للمجلس الانتخابي المؤقت بزيادة قدراته على الاتصال بدرجة كبيرة، بما في ذلك من خلال موقع شبكي محسّن، ونظام خدمة الرسائل القصيرة ومركز الاتصالات الهاتفية، من أجل إعلام أكثر من مليون ناخب بموقع مراكز الاقتراع. ومكّن الدعم التقني للبرنامج في ما يتعلق بالجوانب القانونية للعملية الانتخابية المجلس من إصدار وثائق رسمية تحتوي على قواعد ومبادئ توجيهية تهدف إلى استكمال وضمان تفسير كافٍ للقانون الانتخابي، فضلا عن دليل إجراءات لمركز الإحصاء العام للأصوات. وكان ذلك الدعم هو الخطوة الأولى في برنامج بناء القدرات على مدى أطول سيمتد إلى عام ٢٠١٢ من أجل تعزيز القدرات المهنية للمجلس.

٦٥ - ويضطلع فريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، بدور في تعزيز قدرات الدولة، بما في ذلك الشرطة والعدالة، والسجون والإدارة العامة. ودعمت البعثة الشرطة الوطنية، بما في ذلك في عملية فحص المجندين الجدد. ومن بين ٩١٣ فردا تم اختيارهم في إطار البرنامج الثاني والعشرين لقبول طلاب كلية الشرطة الوطنية، تحت التوصية بتخريج ٨٧٧ طالبا، من بينهم ٦٠ امرأة، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١.

٦٦ - وبلغت مستويات الإلحاق بالشرطة الوطنية ما مجموعه ١٠ ٠٠١ من الضباط، من بينهم ٧٨٣ امرأة. وقد عزز أفراد الشرطة القوة القائمة في المنطقة بورت أو برانس الكبرى (المقاطعة الغربية) وتضم إدارات الشرطة الآن وحدة خاصة للأسلحة وأسلحة الشرطة، وشرطة السجون، والشرطة البحرية ووحدات مكافحة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب ٢٨ ضابطا لمراقبة ودعم عملية التدريب الميداني الذي تبلغ مدته اثنا عشر شهرا لفائدة خريجي الشرطة الجدد البالغ عددهم ٨٧٧. ووطورت البعثة وقدمت تدريبا متخصصا إضافيا لتعزيز قدرات أعمال الشرطة في ما يتعلق بالإسعافات الأولية، والوعي الجنساني، وأنشطة الحدود، والحماية المباشرة، ومكافحة الشغب، والشرطة القضائية.

٦٧ - وتستمر عملية الاختيار لبرنامجي القبول الثالث والعشرين والرابع والعشرين، وتم وضع قائمة تشمل ١ ٩٠٠ من الطلاب المرشحين المحتملين. وتشمل العملية هدفا يتمثل في تشكيل النساء لنسبة ٣٠ في المائة على الأقل من خريجي البرنامج المقبل. وتواصل البعثة مساعدة سلطات هايتي في وضع الخطة الخمسية القادمة ٢٠١٢-٢٠١٦ لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، لكي تحل محل الخطة الحالية عند انتهاء مدتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتواصل البعثة أيضا تقديم التوجيهات التقنية في ما يتعلق بالعديد من المشاريع التي تمولها جهات مانحة لإصلاح وبناء مرافق الشرطة.

٦٨ - وواصلت البعثة دعم مبادرة وزارة الداخلية الخاصة باللامركزية، بما في ذلك تصميم نظام لتقييم الأداء لتيسير رصد التسيير الإداري والمالي للبلديات، وتقديم الخدمات البلدية وتعزيز أنشطة التنمية المحلية. ومن نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١١، رصدت البعثة تنفيذ ميزانيات البلديات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وساعدت وزارة الداخلية في تحديث المبادئ التوجيهية لعملية إعداد الميزانية، والتي يشترك الطرفان في الإشراف عليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت البعثة أيضا الوزارة على وضع الصيغة النهائية لتقريرها عن أنشطة اللامركزية في خمس سنوات، واستقدمت أربعة موظفين فنيين وطنيين (من بين ١٠ كان من المعتزم استقدمهم) لتقديم المشورة الفنية والإدارية لوفود الإدارات.

٦٩ - واستمرت مشاريع الهياكل الأساسية والمعدات لدعم سلطات هايتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم أن العديد منها قد تأخر في انتظار إعداد مواقع لها. وتم الانتهاء من تشييد مجمع لمكاتب مؤقتة للبرلمان في نيسان/أبريل. وواصلت البعثة أيضا تقديم الدعم التقني والاستشاري لبرلمان هايتي. وأعيد افتتاح مكتب الاتصال البرلماني للبعثة، الذي لم يعد قائما منذ زلزال ٢٠١٠، في آب/أغسطس ٢٠١١، ويقوم بتيسير التفاعل بشأن قضايا السياسات بين البعثة والمشرعين في هايتي، فضلا عن توفير العمل ومكان للاجتماع للبرلمانيين.

٧٠ - وواصلت البعثة الدعوة المتعلقة بسيادة القانون وأنشطة التنسيق، على الرغم من أن التقدم تعرقل بسبب التأخير في تشكيل الحكومة الجديدة. ودعمت البعثة حكومة هايتي في وضع استراتيجية وطنية لسيادة القانون. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وضع قانون وطني بشأن المساواة سيقدم إلى الدورة المقبلة للبرلمان.

٧١ - وعلى الرغم من وجود عقبات، تواصلت جهود بناء القدرات المتعلقة بسيادة القانون مع مؤسسات مختلفة. إذ عملت البعثة على تعزيز دائرة الجمارك، والتي تشكل في الوقت الحاضر ٦٥ في المائة من العائدات المالية لحكومة هايتي. وشملت الجهود الإضافية إعاره خبير تقني إلى وحدة المراقبة الخاصة بالجمارك وتقديم المشورة الفنية للجهات المانحة الدولية وتواصل بعثة الأمم المتحدة الضغط على حكومة هايتي لإنشاء لجنة تقنية معنية بالحدود وقامت بالتواصل مع البرلمان لإقرار القانون الجمركي الجديد.

٧٢ - ودخلت بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة لتدريب ٦٣ مسجلا، بينهم سبع نساء. وأنشأ البرنامج مرافق للتدريب على إدارة السجون، وعزز قواعد بيانات تتبع المساجين، وبدأ برنامجا للتدريب على إدارة السجون يضم ٤٣ من المديرين التنفيذيين. ودخل كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في شراكة لتدريب العاملين في القضاء على العناصر الاجتماعية للعنف القائم على نوع الجنس، والإطار القانوني لمكافحة. وفي حزيران/يونيه، اختتم ٢٠ هايتيا من المرشحين للعمل في القضاء، بينهم ثلاث نساء، تدريبا مدته ١٠ أشهر في الأكاديمية الوطنية للقضاء في فرنسا. وتم أيضا تدريب ١٣٠ مجندا في وحدة التحقيق في قضايا المخدرات كجزء من برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الهايتية للإنفاذ المعنية بالمخدرات والبعثة.

٧٣ - وواصلت البعثة العمل للتصدي لتحدي اكتظاظ السجون وتحسين إدارة الأحكام وحصول المحتجزين على خدمات الرعاية الصحية. وقد مكن الوجود اليومي لضباط السجون في كل سجن من سجون البلد من إحراز تقدم في تلك المجالات ذات الأولوية، لا سيما على الصعيد المحلي. ومع ذلك، فقد تأخرت الإصلاحات الإدارية اللازمة على المستوى الوزاري

لضمان التغيير المستدام، ولا تزال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والظروف اللاإنسانية للاحتجاز قائمة في هايتي.

٧٤ - ووضع مهندسو وحدة السجون، بالعمل مع إدارة السجون في هايتي وشركاء دوليين، مشاريع لتحسين الهياكل الأساسية للسجون وزيادة طاقة استيعابها. وساعدوا سلطات السجون الهايتية في اعتماد نهج متكامل لتخطيط المشاريع من أجل تيسير التنسيق بين الشركاء والمناخين الدوليين. وقد ساعدت مشاركة البعثة على زيادة مساحة الزنانات بنسبة ٢٨ في المائة منذ تقديم التقرير السابق. وواصل الخبراء القانونيون وخبراء إدارة الأحكام، بالاشتراك مع مستشارين لشؤون القضاء وحقوق الإنسان، دعم ضباط السجون والموظفين القضائيين في هايتي لاستعراض قضايا التزلاء الذين يُعتبرون رهن الاعتقال بصورة غير قانونية. وتوصل الفريق إلى الإفراج عن ٢٦٠ معتقلاً منذ آذار/مارس ٢٠١١، ليصل العدد الإجمالي لحالات الإفراج في عام ٢٠١١ إلى ٤٦٩.

هاء - التنسيق

٧٥ - ما برح فريق الأمم المتحدة القطري طوال الفترة المشمولة بالتقرير يشكل الآلية الرئيسية للتنسيق. وعلى الرغم من أن عمل الفريق القطري كان قد بدأ بالفعل قبل وقوع زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير، فقد زاد مستوى التعاون بشكل كبير خلال ربيع عام ٢٠١٠.

٧٦ - وعقب الزلزال بفترة وجيزة، اضطلع الفريق القطري للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بتنفيذ عملية تخطيط مشتركة أسفرت عن وضع إطار استراتيجي متكامل، والذي اعتمدته فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد أصبح الإطار المرجع الرئيسي للبرمجة لكيانات الأمم المتحدة في هايتي وساعد الفريق القطري والبعثة على التوصل إلى اتفاقات تسري حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن الأهداف والنتائج الاستراتيجية المشتركة، والتي جرت مواءمتها مع أولويات الحكومة. ويمثل الإطار خطوة رئيسية في دعم تكامل عمليات الأمم المتحدة في بيئات حفظ السلام ويقدم دليلاً على أن عمليات التخطيط المشتركة يمكن الاضطلاع بها بكفاءة (أعد الإطار في أربعة أشهر فقط) وفي الوقت نفسه كفالة مشاركة واسعة النطاق من الموظفين التقنيين التابعين للفريق القطري والبعثة.

٧٧ - وخلال إعداد الإطار الاستراتيجي المتكامل، قام الفريق القطري بتسريع وتيرة الجهود لإعداد برامج مشتركة وتنفيذها تحت قيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اضطلع الفريق القطري على نحو مشترك باختيار، وإعداد وتقديم ١٨ مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها ٣٦٧ مليون دولار

تتظر فيها اللجنة المؤقتة لإنعاش هاييتي. ويشمل ١٣ مشروعاً من المشاريع المقدمة البالغ عددها ١٨ مشروعاً وكالتين على الأقل من وكالات الأمم المتحدة، مما يدل على التزام الفريق القطري باتساق عمل الأمم المتحدة. وتتصل المشاريع بالتعليم، والعمالة، والإسكان، والزراعة، والصحة، والعنف الجنساني والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية. وتلقت حتى الآن ثمانية مقترحات تمويلًا من صندوق تعمير هاييتي، وجرى تحديد التمويل من قبل المانحين الثنائيين لما تبقى من المقترحات. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب رئيس هاييتي، قدمت الأمم المتحدة ومنظمة الاهتمام على الصعيد العالمي غير الحكومية مساعدة تقنية لمشروع حكومي يهدف إلى إصلاح ١٦ من الأحياء في بورت أو برانس من أجل إتاحة الفرصة للسكان المشردين للعودة من ستة مخيمات إلى أحيائهم الأصلية. وعرض الرئيس المشروع على مجلس اللجنة المؤقتة لإنعاش هاييتي للموافقة عليه في أحدث اجتماعاتها المعقود في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١، والذي جرى خلاله تخصيص مبلغ ٣٠ مليون دولار من صندوق تعمير هاييتي لتمويل جزء من المبادرة.

٧٨ - وتضافرت جهود المكتب القطري أيضاً للدعوة بشأن مسائل حقوق الإنسان من خلال نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية أو الممثل الخاص للأمين العام. وعلى سبيل المثال، فقد أتاححت أنشطة الدعوة المشتركة مجالا للتعاون مع النظراء في حالات الإخلاء القسري والعنف الجنساني. وسعى الفريق القطري أيضاً إلى تعزيز الحوار الجاد مع النظراء بشأن المسائل الشاملة المطروحة على صعيد المنظومة وأصبح شريكا موثوقا للجنة المؤقتة لإنعاش هاييتي ولصندوق تعمير هاييتي، وفي الوقت نفسه تجنب مخاطر الرسائل المتضاربة والتنافس فيما بين وكالات الأمم المتحدة.

٧٩ - ويجتمع "فريق الإثنا عشر"، الذي يمثل المانحين الرئيسيين في هاييتي، بشكل منتظم برئاسة نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، وذلك من أجل تسريع وتيرة التقدم والتنسيق في عملية الإنعاش، وفي الوقت نفسه دعم عملية إعادة تشغيل أفرقة القطاعات الهامة لكفالة تحقيق قدر أكبر من ملكية الوزارات الوطنية في عملية الإنعاش.

٨٠ - وفي إطار التعاون التقني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن إنشاء مركز لإدارة المعونة تشرف عليه بشكل مشترك وزارة التخطيط واللجنة المؤقتة لإنعاش هاييتي، قد أضحي من الأولويات. وسيتيح المركز، الذي سيعمل بكامل طاقته في عام ٢٠١١، الفرصة لتتبع إعلانات التبرع الصادرة عن المانحين وسدادها ومواءمتها مع أولويات الحكومة. ومن

المتوقع أن ييسر الصندوق عمليات اتخاذ القرارات بشأن التخطيط والميزانية من قبل الوزارات التنفيذية.

واو - التحديات الحاسمة

٨١ - تبلغ احتياجات البرامج لعدد من برامج إعادة البناء الكبرى على وجه التحديد ٦٥ مليون دولار لمشاريع الإسكان التي يدعمها البنك الدولي، وما مجموعه ٧٢ مليون دولار للمبادرة الجديدة للحكومة المتعلقة بالإسكان لبناء ٢٠٠٠ منزل في بورت أو برانس وبرامج الإسكان وإزالة الحطام التي تدعمها الأمم المتحدة. ولا يزال هناك نقص كبير، إذ لم يدفع المانحون حتى الآن سوى ما نسبته ٣٧,٨ في المائة فقط من الأموال المتعهد بها في مؤتمر المانحين المعقود في نيويورك في عام ٢٠١٠.

٨٢ - ويؤثر الجمود السياسي الحالي بين الرئيس والبرلمان أيضا على سرعة الإنعاش، مع تعليق اتخاذ عدد من القرارات المتصلة بالسياسات. ويتوقف إحراز تقدم في القطاعات الرئيسية مثل التعليم، والحماية الاجتماعية والعمالة على تعيين رئيس للوزراء وغيره من المناصب الوزارية الرئيسية لتشكيل حكومة جديدة.

٨٣ - ولا تزال مواصلة الاستثمار في مشاريع لتنمية قدرات المؤسسات على المستويين المركزي والمحلي تشكل أولوية بالنسبة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من تنامي توافق الآراء فيما بين العناصر الفاعلة الميدانية بشأن تولي الحكومة زمام القيادة في جميع قطاعات الإنعاش، فسيكون لازما قيام الأمم المتحدة بأنشطة إضافية للدعوة طوال عام ٢٠١١.